

## المتابعة والاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي من أجل الهجرة ورقة مفاهيمية

يُنظم فريق العمل المعني بالهجرة التابع لشبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان، والذي يرأسه المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب ويضم في عضويته المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في كل من: كينيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وزيمبابوي، والنيجر، بالتعاون مع المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر، هذا اللقاء حول المتابعة والاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والمنظمة على هامش الدورة العادية الـ 64 للجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، وذلك يوم 23 أبريل 2019 في مدينة شرم الشيخ في مصر.

ويشارك في هذا اللقاء رئيسة اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، وممثلو المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الإفريقية، ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، ومنظمة الهجرة الدولية، والمقرررة الخاصة المعنية باللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين والنازحين، والمركز الأفريقي للديمقراطية ودراسات حقوق الإنسان.

يهدف هذا اللقاء إلى تحديد كيفية التعاون المتعدد الأطراف لتنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة وتملكه على مستوى القارة، وكذلك تعزيز التفاعل بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مع النظام الإقليمي لحقوق الإنسان فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة.

لقد اعتمدت إفريقيا، وهي القارة التي تقع في قلب التحديات المتعلقة بالهجرة، في يناير 2018 الموقف الإفريقي الموحد حول الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والمنظمة وآلية تنفيذه على المستوى الإقليمي، وهو الموقف الذي تم التعبير عنه في وثيقة مرجعية تتوافق أولوياتها مع الجوانب الرئيسية التي نص عليها الاتفاق العالمي من أجل الهجرة، وهو ما يجعل من إفريقيا القارة الوحيدة التي قدمت رؤية مشتركة حول أوجه وتحديات التنفيذ.

وتم اتخاذ هذا الموقف الموحد استرشادا بحقيقة مفادها أن سهولة الحركة وحرية التنقل لكل الأشخاص على مستوى القارة الإفريقية يمثلان أحد أسس التكامل الإفريقي وفق ما تهدف إليه اتفاقية أبوجا (1991)، وأجندة الاتحاد الإفريقي للتنمية 2063. ويمثل هذا الموقف الموحد مرجعية هامة لخطاب المستقبل على المستوى الوطني، والإقليمي، والعالمي، حول الإدارة والتعاون في مسألة الهجرة مع الأخذ بعين الاعتبار الخصائص الوطنية والإقليمية، ومع التركيز على تملك الدول الإفريقية لعمليات الهجرة من خلال دعم القدرات ونظام تبادل المعلومات. وهو دعم يبدو ضروريا من أجل تمكين دول العبور/ المقصد من التعامل مع مشكلة تدبير الهجرة.

ويجدر التنويه إلى أن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة يُقر بأن معظم الهجرات الدولية تتم داخل الأقاليم نفسها، ومن ثم ينص على أن يتم استعراض مدى التقدم الذي تم إحرازه على المستوى الإقليمي بالنسبة لتنفيذه وفقا للضوابط التي تحددها الدول بمشاركة جميع الأطراف المعنية. ويؤكد الإعلان الصادر عن التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في جنيف في مارس 2019 أن متابعة واستعراض الاتفاق العالمي من أجل الهجرة يجب أن يتسما بالتناغم، والشفافية، والمشاركة، والتفرد كأسس لتنفيذه على كل المستويات.



## المتابعة والاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي من أجل الهجرة ورقة مفاهيم

لذلك يُشجع الاتفاق كلّ من المنصات، والمنظمات والآليات الإقليمية، ودون الإقليمية على بحث تنفيذه كل في منطقته وبصفة خاصة من أجل الإعداد للاستعراض الإقليمي الأول في 2020. كما ينبغي للجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بصفتها آلية إفريقية لحماية حقوق الإنسان، وكذلك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان سواء منفردة أو من خلال شبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان أن تنخرط في هذه العملية.

وعلى المستوى الإقليمي، ولحين اعتماد القرار بشأن الطرائق، والذي من شأنه توضيح آليات وإجراءات التنفيذ، فإن المتابعة والتملك للاتفاق العالمي من أجل الهجرة يجب أن تتم ترجمتها من خلال مشاركة آليات وأجهزة الاتحاد الإفريقي، والدول الأعضاء، والتجمعات الاقتصادية الإقليمية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمجتمع المدني، والتنسيق فيما بينها، وكذلك من خلال التبادل المثمر مع اللجان الاقتصادية الإقليمية للأمم المتحدة والمنظمات الدولية المعنية بالهجرة المتواجدة في إفريقيا.

ويجب أن يظل هؤلاء الفاعلون منخرطين بشكل كبير في طرائق المتابعة والاستعراض للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الذي ينص على عقد «منتدى دولي لاستعراض الهجرات الدولية» كل أربع سنوات اعتباراً من عام 2022، يكون بمثابة فضاء رئيسي فيما بين الحكومات، يُمكن - في إطاره - للدول الأعضاء مناقشة وتبادل المعرفة بشأن التقدم الذي تم إحرازه فيما يخص تنفيذ جميع جوانب الاتفاق العالمي، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام 2030.



## المتابعة والاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي من أجل الهجرة البرنامج

15.00 - 15.20

الجلسة الافتتاحية

- السيد/ محمد فايق، رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان - مصر
- ممثل وزارة الخارجية المصرية
- السيدة/ آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان- المغرب
- السيدة/ سوياتا مايجا، رئيسة اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

15.20 - 15.50: تنفيذ الميثاق العالمي للهجرة: بين الالتزام العالمي والأجراً على المستوى الإقليمي

- السيدة/ مايا سهلي فاضل، المقررة الخاصة المعنية باللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين والنازحين، اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب
- السيد/ لوران دي بوك، رئيس بعثة المنظمة الدولية للهجرة - مصر

مناقشات

15.50 - 17.00: دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية في التعاون بشأن متابعة وتنفيذ الميثاق العالمي للهجرة

على المستوى الإقليمي

- السيد/ محمد العمري، عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان - المغرب
- السيد/ خالد إخير، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان - النيجر
- السيد/ إلاستو هيلارينز موغواي، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان - زيمبابوي
- السيدة جاكلين إنغوتيا، اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان - كينيا
- السيدة/ هانا فورستر، المدير التنفيذي، المركز الأفريقي للديمقراطية وحقوق الإنسان

مناقشات

17.00 - 17.10

الجلسة الختامية

- السيد/ محمد فايق، رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان - مصر
- السيدة/ آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان - المغرب

17.10 - 18.00

مناقشة الوثيقة الختامية (فقط لأعضاء مجموعة العمل: كينيا والمغرب وجمهورية الكونغو الديمقراطية والنيجر وزيمبابوي)